

الدورة الرابعة لفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
وأمن استخدامها للفترة 2021-2025
جلسة النقاش الخاصة ببناء القدرات

مداخلة ممثل وفد الجزائر
السيد نادر الوافي

نيويورك، 9 مارس 2023

السيد الرئيس،

إن الحاجة الى بناء القدرات في مجال أمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأمن استخدامها ينبع أساسا من ضرورة ان لا تتمحور أجندة الأمن السيبراني حصرا حول أولويات الدول المتطورة، حيث ينبغي اشراك جميع الدول على قدم المساوات في المسارات الدولية ذات الصلة، لا سيما بالنسبة للبلدان التي لا تزال متخلفة عن ركب التطور التكنولوجي نتيجة الفجوة الرقمية علاوة على افتقارها للقدرات والمهارات والبنية التحتية الضرورية لضمان الأمن السيبراني بشكل فعال وفقاً للمعايير الدولية .

في هذا الصدد، يعتبر اعتماد وتنفيذ استراتيجيات وطنية، تأخذ بعين الاعتبار تنوع مستويات نضج الأمن السيبراني والسياقات الوطنية وحقائق التنمية، وكذا تمكين وتعزيز الأدوات التقنية والبنية التحتية ، والوصول الرقمي ، والبحث العلمي من المجالات ذات الأولوية التي تتطلب بناء القدرات السيبراني، أمرا ضروريا، ما يتطلب تحسين وتقوية التعاون على المستويين الإقليمي والعالمي.

كما انه من الأهمية ان يتم تعزيز القدرات المؤسسات الوطنية من خلال إنشاء وتبادل طرق البحث لتقييم الاستعداد للأمن السيبراني والاحتياجات على المستويات الوطنية، مع إجراء تقييمات شاملة للاحتياجات السيبرانية الوطنية لتحديد الفجوات ومتطلبات مختلف الفاعلين الوطنيين في عمليات الأمن السيبراني .

أيضا، تتطلب حماية البنية التحتية الحيوية (CI) والبنية التحتية للمعلومات الحيوية (CII) بناء القدرات، لا سيما إنشاء فرق الاستجابة لحوادث الأمن السيبراني (CSIRT) أو فرق الاستجابة للطوارئ الحاسوبية (CERT) التي يعد استحداثها ضرورة ملحة في الدول التي تفتقر إليها. كما يعتبر تسهيل تحويل التكنولوجيا ورفع العوائق عنها أمرا ذا أولوية قصوى، خاصة لدول الجنوب، لما له من تأثير كبير ليس على الأمن السيبراني فقط وإنما على قدرة الدول على الولوج للتكنولوجيا التي تعد عنصرا هاما في ضمان أمنها وتميبتها .

في سياق تطوير الاستراتيجيات والسياسات والقوانين الوطنية للأمن السيبراني بشكل أفضل ، من الأهمية بمكان تقوية القدرة الوطنية على سن القوانين وتشريعات الأمن السيبراني المناسبة وفعالة تأخذ في الاعتبار معايير سلوك الدولة المسؤول والممارسات الفضلى ، لهذا تحتاج الهيئات الوطنية إلى تطوير قدرتها على فهم مشهد الأمن السيبراني مع ضمان مشاركة الجهات الفاعلة و أصحاب المصلحة .

ختاما وكخطوة عملية يمكن ان تساهم في تسهيل بناء القدرة في الدول النامية، بشكل تعميم إنشاء مراكز اقليمية لتبادل المعلومات والتعاون و التكوين دعامة مهمة في هذا المجال.

اشكركم على الاصغاء